محاضرات في مقياس الصناعة المصرفية الاسلامية

د. فتني مايـا

خامسا- التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية:

وتواجه المصارف الإسلامية تحديات تبدو أكثر صعوبة من التحديات التي تواجهها المؤسسات المصرفية الأخرى نظراً لطبيعة البيئة المصرفية التي تعمل فيها وهذه التحديات تتمثل بتعدد الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية لدرجة تناقضها، وبين تلك الهيئات الشرعية من جهة وبين علماء المسلمين من خارج هيئات الرقابة الشرعية، ومابين فتاوى نظرية وفتاوى تلامس الحاجة المصرفية والحياة الاقتصادية، وبين متمسك بالأصل الشرعي، وبين محاولة تبرير الواقع.

وتواجه المصارف الإسلامية عقبات وتحديات تعيق من تقدمها وإنجازاتها ومن أهمها :

1- عدم توفير الغطاء القانوني:

من أهم العقبات التي تعترض مسيرة تقدم المصارف الإسلامية وتحد من توسعها عدم وجود التشريعات والقوانين الملائمة لطبيعتها من قبل الحكومات في الدول الإسلامية والمشكلة أن القوانين التي تحكم أنشطة المصارف الإسلامية وخاصة التي تنظم علاقتها بالبنك المركزي مثل معدل الاحتياطيات والسيولة النقدية وقيود التمويل ... الخ قد وضعت على نمط القوانين الغربية والتي لا تلائم طبيعة الاستثمار الإسلامي ، وان إلزامها بهذه القوانين يعرقل من دورها الاستثماري والتنموي. ويتم التغلب على هذه المشكلة من خلال منح المصارف الإسلامية لتراخيص العمل من قبل الحكومات الإسلامية ودعمها بسن القوانين الإيجابية التي تلائم طبيعتها المصرفية .

2- الافتقار إلى الكفاءات والكوادر المؤهلة:

يتطلب العمل المصرفي تأهيلا خاصا وكفاءات إدارية مدربة تكون على إلمام بطبيعتها المصرفية على اعتبار أنها تختلف عن المصارف التقليدية ويتم علاج هذه المشكلة من خلال تنظيم الدورات المتخصصة وورش العمل بالتعاون مع الهيئات الدولية مثل المجلس العام للبنوك الإسلامية ومعهد التدريب بالبنك الإسلامي للتنمية .

3- قلة الأدوات والأساليب المصرفية:

رغم ابتكار المصارف الإسلامية للعديد من الصيغ والاليات المصرفية الاسلامية في هذه المرحلة إلا انه لاتزال بحاجة الى المزيد من هذه الادوات . والتحدي الذي يواجه المصارف الإسلامية هو حاجتها لآليات تستطيع التوفيق بين رسالتها في التنمية واعمار الأرض والتي تتطلب توظيف المدخرات في مشروعات طويلة الأجل وذات مخاطر مرتفعة وبين رغبات المودعين في سهولة تسييل الودائع مع قلة المخاطر.

وان نقص الأدوات الملائمة ترتب علية مشكلتين كبيرتين:

الأولى : الاحتفاظ بجزء كبير من الودائع في حالة سيولة نقدية لمواجهة رغبات السحب المفاجئة مضحية في ذلك بالعائدات نظير كسب ثقة عملائها.

الثانية : الاتجاه إلى الأدوات قليلة المخاطر وقصيرة الأجل مثل صيغ المرابحة مما أبعدها ذلك عن رسالتها ونهجها التنموي.

وللتغلب على هذه المشكلة ينبغي للمصارف الإسلامية ابتكار أدوات استثمارية طويلة الأجل وسهلة التسييل مثل الأوراق المالية و صناديق الاستثمار كما يتحتم عليها تطوير اليات لضخ وامتصاص السيولة مثل الاسواق المالية الاسلامية .

وتواجه البنوك تحديًا مهما يتعلق بطبيعة الودائع التي تستثمرها لمصلحة المودعين فهي ذات آجال قصيرة، في حين أن تمويل المشاريع في حاجة إلى أموال ذات آجال طويلة، ما ينتج عنه صعوبات بين آجال الالتزامات واحتياجات التمويل، وأدت هذه التحديات والمصاعب التي تواجه البنوك الإسلامية إلى تعرض عديد منها لأزمات ومشكلات عملية، خصوصًا في الوقت الذي تعرضت فيه الاقتصادات الآسيوية لانهيارات، غير أن عديدا من البنوك الإسلامية لم تتعرض للانهيار بعكس بنوك عديدة أخرى، مثل بنك معاملات إندونيسيا الإسلامي الذي تدخل البنك الإسلامي للتنمية لإعادة هيكلته، ومن هذا المنطلق يتعين على البنوك الإسلامية مواجهة هذه التحديات من خلال عديد من الخطوات المهمة، مثل تضافر الجهود لوضع قوانين خاصة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، تنظيم الصناعة المصرفية والإشراف عليها وضمان سلامة نظام التمويل وتحسين سياسة الرقابة المصرفية، التمويل على المدى البعيد من خلال سندات وأسهم طويلة الأجل. وبما أن البنوك الإسلامية لا تتعامل في السندات ذات الفائدة فإن حاجتها لأسواق الأسهم تكون كبيرة، الأمر الذي يفرض على البنوك الإسلامية إعداد أنفسها بسرعة للدخول في أسواق الأسهم بما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية، ويشجع تطور النظام المصرفي الإسلامي عديدا من البنوك على دخول السوق وضرورة اندماج المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم مع الإطار القانوني والتنظيمي والمالي.

لذا يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تخضع إلى المستوى نفسه من التنظيم والامتثال للمعايير الدولية، مثل المخاطر وكفاية رأس المال التي وضعتها اتفاقية بازل، وأيضاً الامتثال إلى المبادئ التوجيهية والتطبيقات التي حددتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية؛ على اعتبار أن صناعة التمويل الإسلامي جزء لا يتجزأ من النظام المالي العالمي، وأن التمويل الإسلامي أخذ يندمج بشكل متزايد مع الإطار القانوني والتنظيمي والمالي، وينبغي على المصارف الإسلامية مواصلة تطوير البنية التحتية للأسواق، إضافة إلى الأطر التنظيمية والقانونية والإدارية، وكذلك العمل على توحيد المعايير في قطاع (التمويل الإسلامي) بما يساعد على تعزيز نموه ودمجه على نحو أفضل مع الاقتصاد العالمي.

4- تحديات العولمة :

يقصد بالعولمة زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل للبلدان على نطاق عالمي من خلال تزايد حجم وتنوع المعاملات التي تتم عبر الحدود في البضائع والخدمات والتدفق الدولي لرؤوس الأموال وكذلك من خلال الانتشار الأسرع للتكنولوجيا. ولقد أفرزت السنوات الأخيرة هذا التحدي الذي يواجه المصارف الإسلامية يتمثل في المنافسة الشرسة من قبل المصارف العالمية والتي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها وخاصة عقب افتتاحها لأقسام ونوافذ –شبابيك- خاصة بالمعاملات الإسلامية

ويفرض هذا التحدي أن تتجه المصارف الإسلامية لتحقيق مستوى الجودة الشاملة في خدماتها المصرفية وذلك من خلال تطبيق احدث أساليب التقنية والاتصال.

هذه التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية تحتاج إلى ترشيد العمل المصرفي الإسلامي، وإن إصلاح الصناعة المصرفية الإسلامية قضية متعددة الجوانب، لذا وجب الإسراع بالإصلاح والترشيد حتى تتبوأ المصارف الإسلامية المكانة الملائمة لها في ظل المنافسة العالمية بينها وبين المصارف التقليدية؛ ليس فقط داخل البلدان الإسلامية، ولكن خارجها أيضا، ففي ظل تطبيق الاتفاقية العامة لتحرير التجارة فإن حرية النفاذ إلى جميع الأسواق ستكون متاحة أمام جميع المصارف، ومن ثم فإن الأمر يتطلب سرعة التطوير من أجل مواكبة وملاحقة مثل هذه المستجدات، إلى

ضرورة إعادة هيكلة هيئات الرقابة الشرعية وتثقيف المراجعين الشرعيين بالنواحي الفنية والعاملين بالمصارف الإسلامية بالنواحي الشرعية، إضافة إلى ضرورة إيجاد معايير من أجل توفير أعمال مصرفية موحدة للمصارف الإسلامية.

5- ضألة أحجام البنوك الإسلامية (رأس المال).

تعتبر رؤوس أموال البنوك الإسلامية العاملة حاليا ضئيل جدا مقارنة بالمصارف العالمية حيث أظهرت الدراسات أن قرابة 75 % من البنوك الإسلامية يبلغ رأس مال كلا منها اقل من 25 مليون دولار أمريكي فقط، مما يحول دون تحقيقها الأهداف التي أسست من اجلها ويعيق من نموها إذا ما طبقنا عليها معايير كفاية رأس المال وحجم الودائع التي يمكن لها استقطابها ليس هذا فقط بل أيضا معايير الاستثمار والتمويل التي تحد من منافستها للبنوك الاعتيادية في التنمية المأمول منها. وللتغلب على هذه المشكلة ينبغي على المصارف الإسلامية تطبيق سياسة رفع رأس المال وتوسيع قاعدة المساهمين لا سيما الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده المنطقة حاليا باندماج المصارف الإسلامية فيما بينها لتكوين كيانات كبرى تستطيع الصمود في ظل العولمة أمام المصارف العالمية المنافسة .

6- ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية في كل بلد.

تواجه المصارف الإسلامية تحدي كبير يتمثل في ضعف التنسيق فيما بين الهيئات الشرعية و مما ينتج عنه تضارب الفتاوى الفقهية في معاملاتها فمثلا بعض المصارف تجيز أعمال التورق والبعض الآخر لا يجيز العمل به، لذا على المصارف الإسلامية ايجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي من خلال الندوات وورش العمل التي تضم متخصصين مصرفيين وشرعيين والتنسيق فيما بينها وتوحيد الفتاوى حتى لا تضعف تواجدها وبروزها في العمل المصرفي العالمي في أوساط الصناعة المصرفية التي بدأت تأخذ وتيرة سريعة وعالية في السنوات الأخيرة .

7- ضعف التنسيق والتحالف :

من الظاهر على العمل المصرفي الإسلامي بين المصارف العاملة عدم التعاون والتكاتف و التحالف بين المصارف الإسلامية مما يظهر، أن هذا هناك تفرد اكثر من مصرف في العمل وفي منطقة واحدة وبدون أي تحالف يخدم سير العمل و/أو يدعم التكاتف في مواجهة اقتناص الفرص لتمويل المشروعات الكبرى مما يفقدها وطأة القدرة لمنافسة المصارف التقليدية.

8- تحديات السياسة المالية والنقدية

لقد بدأت تجربة المصارف الإسلامية من خلال أوضاع اقتصادية وإدارية وقانونية يغلب عليها الطابع والفكر الرأسمالي ووجدت نفسها مضطرة للتعايش في عملها مع إجراءات ومفاهيم ونظم غير إسلامية في مجالات هامة كالنظم الضريبية والمحاسبية وقوانين الشركات وإجراءات التعامل التجاري والمالي محليا ودوليا فأخذت بما لم تجد فيه معارضة ظاهرية واضحة للإسلام وتفادت غيره على حساب عملها ونشاطها وكما هو معروف فإن السياسات النقدية والمالية واستخدامها في إطار السياسة الاقتصادية الأم لأي دولة إنما تأتي دائما في إطار التوجهات السياسية العامة للدولة وعلاقتها بالعالم الخارجي. والمصارف المركزية التي تعتبر الجزء الرئيسي من جهاز الدولة الاقتصادي تعمل كمنظم لأعمال جميع المصارف التقليدية والسياسات النقدية والائتمانية اعتمادا على آلية الفائدة وهذا المناخ برمته يضع حدودا وقيودا شديدة على النشاط المصرفي الإسلامي بينما يسمح بانطلاق النشاط المصرفي التقليدي لتحقيق أهدافه ورواجه حيث أن نظام المصارف المركزية الذي بني على أساس الفوائد يضع حدودا وقيودا شديدة على النشاط المصرفي الإسلامي.

9- التحديات التكنولوجية

إذا أرادت المصارف الإسلامية مجاراة التطورات المصرفية العالمية والمحافظة على دورها في أسواقها المحلية فإن عليها تطبيق التكنولوجيا المصرفية إلى أقصى الحدود، فمع التطورات الحديثة للتكنولوجيا أصبح بإمكان المصارف الآن نقل خبرتها إلى أسواقها المحلية للتوسع في مناطق جديدة وقد أصبح بإمكان المصارف التي تتصف بالتقدم التكنولوجي المتطور الدخول إلى أسواق جديدة بأقل عدد ممكن من الفروع التي تدعمها أجهزة الصرف الآلي وتقنيات نقاط البيع والخدمة المصرفية الهاتفية فالمصرف الاليكتروني أصبح قادرا على تأمين الخدمات المصرفية على مدار الساعة ومن أي نقطة على سطح الأرض حيث تتواجد إمكانية الاتصال والتواصل.

10- تحدي التكتل والاندماج

أصبحت سياسات التكتلات والاندماج بين المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية من الضرورات الملحة لمواجهة تكتلات المؤسسات المالية والمصرفية الأوربية لمواجهة احتياجات الأسواق المالية والمصرفية المحلية والدولية لأن محدودية الإمكانيات المالية الحالية للمصارف الإسلامية تحد من نشاطاتها ومنافستها في هذه الأسواق حيث أن عدد المصارف العربية التي تزيد موجوداتها عن 15 مليار لا تزيد عن 9 مصارف وهذا يشكل عائقا جوهريا وأساسيا يحول دون المنافسة في المشروعات المالية والاستثمارية الكبيرة.